تحرك عاجل

شهود على قتل ناشطة يُقدمون للمحاكمة

أُحيل للمحاكمة 17 شخصاً، من بينهم عزة سليمان المدافعة عن حقوق الإنسان، كانوا قد أدلوا بشهاداتهم عن مقتل ناشطة سلمية خلال مسيرة فرقتها قوات الأمن المصرية. وسوف تُعقد أولى جلسات محاكمتهم يوم 9 مايو/أيار 2015. ومن المحتمل أن يواجه هؤلاء عقوبة السجن لمدة أقصاها خمس سنوات.

تقدم 17 شخصاً للإدلاء بأقوالهم كشهود عيان على واقعة قتل شيماء الصبّاغ، البالغة من العمر 32 عاماً، إثر إطلاق النار عليها، يوم 24 يناير/كانون الثاني 2015، خلال مسيرة سلمية في وسط القاهرة لإحياء ذكرى من ماتوا خل "ثورة 25 يناير". وقُبض على ستة منهم في اليوم نفسه. وقد وُجهت إلى الأشخاص السبعة عشر تهمة التظاهر بدون الحصول على ترخيص، وهي تهمة بموجب قانون التظاهر القمعي الساري في مصر. وقد يُحكم عليهم بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات.

وقد تحدد يوم 4 إبريل/نيسان 2015 موعداً لمحاكمة هؤلاء الأشخاص أمام محكمة جنح عابدين في القاهرة، ولكن رئيس المحكمة قرر تأجيل الجلسة إلى يوم 9 مايو/أيار لمنح المحامين مهلةً لإعداد دفاعهم. وقال بعض المحامين لمنظمة العفو الدولية إن النيابة كانت قد رفضت السماح لهم بالاطلاع على ملف القضية. ويواجه المتهمون تهماً ملفقة بعد أن أدلوا بشهاداتهم ضد قوات الأمن، وذلك في محاولة واضحة من السلطات للتستر على جرائمها.

وكانت **عزة سليمان**، مؤسسة "مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية"، وهو منظمة غير حكومية، قد تقدمت للإدلاء بأقوالها بشأن ما حدث يوم 24 يناير/كانون الثاني، ولكنها وجدت نفسها متهمةً بالمشاركة في مظاهرة بالمخالفة للقانون والإخلال بالنظام العام. ويُذكر أن عزة سليمان لم تشارك في مسيرة إحياء الذكرى التي نظمها "حزب التحالف الشعبي الاشتراكي" عشية ذكرى "ثورة 25 يناير"، بل كانت في ذلك الوقت تجلس على أحد المقاهي مع أسرتها وأصدقائها، وسمعت المشاركين في الوقفة وهم يهتفون فخرجت لترى ما يحدث. وقد رأت قوات الأمن وهي تفض المسيرة بالغاز المسيل للدموع وبالطلقات النارية، كما رأت جثةً في الشارع، عرفت فيما بعد أنها جثة شيماء الصباغ. وهناك اثنان آخران من بين المتهمين المحالين للمحاكمة لم يكونا ضمن المشاركين في المسيرة، وأحدهما طبيب عرض تقديم الإسعافات الأولية لشيماء الصباغ إثر إطلاق النار عليها، والآخر هو شخص من المارة حمل شيماء الصباغ إلى أحد المقاهي القريبة حرصاً على سلامتها. وقد قُبض على الاثنين في مكان الواقعة. أما المتهمون الأربعة عشر الباقون فكانوا يشاركون في المسيرة السلمية لإحياء الذكرى. وقد قُبض على بعضهم في مكان الواقعة، بينما توجه آخرون للإدلاء بشهاداتهم بعد أن استدعتهم النيابة العامة. وقد اتُهم أحد الأشخاص بقتل شيماء الصباغ، بعد أن تقدم للإدلاء بشهادته كشاهد عيان. وحين ثبت عدم وجود أدلة ضده، وُجهت إليه بدلاً من ذلك تهمتا المشاركة في مظاهرة بالمخالفة للقانون والإخلال بالنظام العام.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- حث السلطات المصرية على إسقاط جميع التهم المنسوبة إلى الأشخاص السبعة عشر (مع ذكر أسمائهم)، حيث إنها نبعت من ممارستهم لحقهم في التجمع السلمي، ويبدو أنها وُجهت إليهم على سبيل الانتقام بسبب إدلائهم بشهاداتهم بشأن استخدام القوة بشكل مفرط وتعسفي على أيدي أفراد قوات الأمن.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 21 مايو/أيار 2015 إلى كل من:

النائب العام

معالي المستشار/ هشام محمد زكي بركات

AMNESTY INTERNATIONAL

مكتب النائب العام
دار القضاء العالي
1 شارع 26 يوليو
القاهرة، جمهورية مصر العربية
أرقام الفاكس: 4716 577 2 202+
7165 575 2 202+
(يُغلق الفاكس لدى انتهاء مواعيد العمل الرسمية، توقيت غرينتش +2)

رئيس الجمهورية
فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي
ديوان رئيس الجمهورية
قصر الاتحادية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
رقم الفاكس: 1441 391 2 202+
البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg
moh_moussa@op.gov.eg

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:
نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان
سعادة السفيرة/ ماهي حسن عبد اللطيف
إدارة حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والاجتماعية الدولية
وزارة الخارجية
كورنيش النيل
القاهرة، جمهورية مصر العربية
رقم الفاكس: 9713 574 2 202+
البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

شهود على قتل ناشطة يُقدمون للمحاكمة

تعرضت شيماء الصباغ، البالغة من العمر 32 عاماً، لإطلاق النار عليها يوم 24 يناير/كانون الثاني 2015، خلال مظاهرة في وسط القاهرة فرقتها قوات الأمن المصرية بالقوة. وقد أثارت صور ولقطات بالفيديو للواقعة، التقطها صحفيون وناشطون، غضباً واسع النطاق في مصر وخارجها. ويُذكر أن المشاركة في مظاهرة بدون ترخيص مسبق من السلطات يُعد جريمة بموجب "قانون التظاهر" القمعي الساري في مصر.

وكانت شيماء الصباغ تشارك في مسيرة سلمية، نظمها "حزب التحالف الشعبي الاشتراكي"، وهو حزب سياسي يساري، وكان مقرراً أن تتوجه إلى ميدان التحرير. وقد تجمع حشد صغير من حوالي 30 متظاهراً وهم يحملون لافتةً تحمل اسم الحزب، وباقات من الزهور تكريماً لذكرى المئات الذين لقوا مصرعهم خلال انتفاضة عام 2011. وكان المتظاهرون يسيرون على الرصيف تجنباً لعرقلة المرور.

وذكر شاهد عيان لمنظمة العفو الدولية أن قوات الأمن التي تحرس مدخل ميدان التحرير قد أوقفت المسيرة في شارع طلعت حرب القريب من الميدان، ثم أطلقت على المتظاهرين العيارات النارية والغاز المسيل للدموع.

وقد أفاد رئيس مصلحة الطب الشرعي المصرية أن شيماء الصباغ تُوفيت من جراء جروح قاتلة ناجمة عن طلق ناري خرطوش أُطلق على ظهرها ومؤخرة رأسها من مسافة حوالي ثمانية أمتار. وبالرغم من أن السلطات نفت في أول الأمر أن تكون قوات الأمن مسؤولة عن وفاة شيماء الصباغ، فقد وجهت النيابة العامة إلى واحد من قوات الأمن حتى الآن تهمة "الضرب المفضي إلى الموت".

وقد توجهت عزة سليمان إلى النيابة العامة للإدلاء بأقوالها بخصوص وفاة شيماء الصباغ، وتوجه معها عدد من شهود العيان الآخرين. وقد ذكرت لمنظمة العفو الدولية أن وكيل النيابة الذي استجوبها وغيرها من الشهود قد أنهى التحقيق بأن وجه لهم تهمتي المشاركة في مظاهرة بدون تصريح والاعتداء على قوات الأمن.

الأسماء: عزة سليمان، نجوى عباس، ماهر شاكر، مصطفى عبد العال، سيد أبو العلا، إلهاني الميرغني، عادل المليجي، محمد أحمد محمود، زهدي الشامي، أحمد فتحي نصر، طلعت فهمي، طه طنطاوي، عبد الحميد مصطفى ندا، محمد صالح فتحي، حسام نصر، محمد صالح، خالد مصطفى
النوع: الجميع ذكور فيما عدا عزة سليمان ونجوى عباس